عبد المنعم علي عيسى

تحولات أميركية في سورية

من الصعب الآن القول إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن قد استقرت خياراتها فيما تريده من الأزمة السورية، أو في ما تريده من دمشق تحديداً، على الرغم من قرب إتمامها لعام كامل على وجودها في السلطة، وما نراه هو مجموعة من التحولات التي تنبئ بإمكان فتح العديد من المسائل التي قد تفضي إلى جعل طريق التسوية سالكاً لكن دون أن تؤكد أن ذلك الطريق سالك حتى النهاية.

في أواخر شهر حزيران الماضي كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن قد حدد ثلاث أولويات لواشنطن في سورية، أولاها هو ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى سورية، وبالتحديد إلى المناطق الواقعة خارج سيطرة الدولة السورية، والثانية هي المحافظة على وقف إطلاق النار وإعطاؤه صفة الديمومة والاستمرار لتهيئة المناخات المناسبة للوصول إلى تسوية سياسية مفترضة للأزمة السورية، أما الثالثة فهي تركز على أن يشكل القرار ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن للعام ٢٠١٥ الإطار الأساسي لأية تسوية مقبلة، وفي مطلع شهر تشرين الثاني كانت دوائر صنع القرار السياسي في واشنطن قد شهدت مداولات مطولة هي أشبه بمراجعة لمسار الأزمة السورية وتحولات الموقف الأميركي من تلك الأزمة على مدار عقد كامل من الصراع، وفي نهاية تلك المداولات كانت تلك الدوائر قد أضافت إلى أولويات بلينكن سابقة الذكر أولويتين اثنتين، أولاهما هي ضمان «حقوق الإنسان» التي تمثل ورقة ذائعة الصيت كثيراً ما استخدمتها واشنطن للضغط على الحكومات التي تنظر إليها على أنها تغرد خارج سرب «الحمام» الأميركي، وثانيتهما هي ضمان «تخلص» دمشق من أسلحة الدمار الشامل، في مؤشر على نية أميركية لتفعيل القرار ٢١١٨ الصادر عن مجلس الأمن للعام ٢٠١٣، والخاص بملف الأسلحة الكيميائية السورية من جديد.

هذه المتغيرات التي حدثت في غضون أقل من خمسة أشهر، والتي توحي طبيعة السياسة الأميركية الحائرة تجاه سورية بأنها قد تشهد بدورها متغيرات أخرى خصوصاً في غضون الشهرين الباقيين على إتمام إدارة بايدن لعامها الأول، لكن ما يلفت النظر فيها هو غياب بند ثابت كان على غاية من الأهمية لطالما حافظت إدارتا باراك أوباما ودونالد ترامب على إبقائه أساسياً من بين أولوياتهما المعلنة في سورية، فمطلب «إخراج إيران من سورية» غاب دفعة واحدة عن أولويات بلينكن سابقة الذكر، وكذا عن الأولويات التي حددتها مداولات دوائر القرار الأميركية التي حصلت شهر تشرين الثاني الجاري سابقة الذكر أيضاً، والفعل من حيث النتيجة يتعدى في مضامينه، والدلالات التي يحملها، احتمالية أن يكون ذلك التغييب قد حصل لتهيئة مناخات «أفضل» يمكن لها أن تعطي شحنة إيجابية لمفاوضات فيينا التي تسعى واشنطن من خلالها للعودة إلى الاتفاق النووي مع طهران، أو التوصل معها إلى اتفاق معدل على هذا الأخير، وهو، أي ذلك الفعل الذي نقصد به تغييب هذا المطلب الأخير، من المقدر له أن يفسح المجالات أمام هذا «التقاطر» العربي تجاه دمشق، إذ لطالما شكل، وسيشكل، هذا الفعل مقدمات واضحة للدور الإقليمي السوري الذي سيلي انتهاء الأزمة، وكذلك للتوضيح الجيوسياسي النهائي السوري في مرحلة التعافي المنتظرة، ولربما كانت «المبادرة الإماراتية» التي وصلت ذروة عالية مؤخراً عبر زيارة وزير الخارجية الإماراتي إلى دمشق ولقائه بالرئيس بشار الأسد، قراءة استباقية لذلك التموضع، وإن كانت تندرج أيضاً في سياق سياسة جديدة لإدارة بايدن ذهبت من خلالها إلى «غض الطرف» عن محاولات التقارب العربي مع دمشق وصولاً إلى إمكان أن تعود الأخيرة إلى الحضن العربي بشكل رسمي بعد مؤتمر القمة العربي المفترض عقده في الجزائر شهر آذار من العام القادم.

أوراق الضغط التي تستجمعها واشنطن راهنا تهدف إلى قولبة الخيارات الروسية في سورية، والإبقاء على أوراق قوة قادرة على فرض «تاءم» لمصالح أميركية، ففي العاشر من الشهر الجاري التقى مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأميركي بريت ماكغورك بمساعد وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين بجنيف، واللقاء كان هدفه توسعة التوافقات الروسية الأميركية في سورية وصولاً للتمديد للقرار ٢٥٨٥ الصادر عن مجلس الأمن شهر تموز الماضي، والخاص بتمديد إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية، قبيل أن تنتهي مدة التمديد في ٨ كانون الثاني المقبل، ومن الراجح أن تشهد اللقاءات جولات أخرى قبل هذا الموعد الأخير، خصوصاً أن واشنطن كانت قد قدمت عبر ماكغورك وعوداً بتنفيذ تعهداتها التي قطعتها، والخاصة بدعم «التعافي المبكر» في حال حصول روس إلى انتهاج سياسات تقارب «الأولويات» الأميركية المعلنة في سورية.

مجمل الصورة المتكونة في غضون عشرة أشهر من ولاية جو بايدن يوحي بأن واشنطن تبدي عزماً على إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية، وهي ما انفكت تخطو، وإن كان بشكل حذر، نحو تقديم مؤشرات هي أقرب ما تكون إلى مبادرات تندرج في إطار «حسن النيات» لتشجيع الروس على القيام بخطوات تماثلها في الطبيعة، ومن الراجح، إذا ما سارت التطورات وفق سياقاتها الراهنة، أن تشهد الأزمة السورية بدءاً من شهر كانون الثاني المقبل، الذي سيشهد تمديداً مفترضاً للقرار ٢٥٨٥ إنفراجات عدة من النوع الذي يمكن البناء عليه من نواح عدة سياسية واقتصادية.

الرئيس الإيراني: ضرورة إحلال السلام والهدوء والأمن في سورية

دعا الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، أمس، إلى إحلال السلام والهدوء والأمن في سورية، وشدد على وجوب أن تحل دول المنطقة مشاكلها بنفسها، لافتاً إلى أن الوجود الأجنبي وتدخله لن يساعدا في حل المشاكل فحسب بل سيفاقمان الوضع.

وأوضح رئيسي خلال لقائه مع رئيس النظام التركي، رجب طيب أردوغان، على هامش مشاركته في قمة رؤساء منظمة التعاون الاقتصادي الـ١٥ في تركمانستان، أن إمكانات طهران وأنقرة على تعزيز العلاقات والتبادلات التجارية والاقتصادية تتجاوز المستوى الحالي، وقال: يمكن لإيران وتركيا تقريب العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين إلى المستوى الإستراتيجي من خلال تحسين مستوى التجارة والتبادلات، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «إرنا».

وأشار إلى إرساء الاستقرار والأمن في سورية، وقال: «يجب أن نستخدم قدراتنا لإحلال السلام والهدوء والأمن في سورية، مشاكل المنطقة يجب أن تحلها دول المنطقة، ووجود الأجانب وتدخلهم لن يساعدا في حل المشاكل فحسب، بل سيفاقمان الوضع».

وشدد على أهمية الاستقرار والسلام واحترام وحدة أراضي العراق، مشيراً إلى أن إيران تدعم وتشدد على إقامة حكومة قوية ومقبولة من الشعب العراقي.

من جانبه، أكد أردوغان ضرورة تطوير وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي مع إيران، وقال: «يمكننا إحداث نقلة نوعية في مستوى العلاقات بين البلدين، لاسيما في القطاعات الاقتصادية».

وأشار إلى أن التطورات في أفغانستان مثيرة للقلق، وأضاف: «إن البيت الأبيض يدرب ويسلح الجماعات الإرهابية في المنطقة، منها داعش وحزب العمال الكردستاني «بي كا كا»، ويزودها بالمعدات والأدوات الإرهابية لخلق حالة انعدام الأمن، لذا فإن التعاون المشترك ضروري لإحلال السلام في المنطقة».

وبيّن أردوغان الحاجة لترتيبات أمنية على أساس الوجود النشط لدول المنطقة، وقال: «يمكن إيران وروسيا وتركيا الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة بالتعاون مع باقي الدول».

وكالات

سفير سورية لدى بكين:

المكالمة الأخيرة بين الرئيسين الأسد وشي تمهّد لدور صيني أكثر بروزاً في الساحة الاقتصادية

أكد سفير سورية لدى جمهورية الصين الشعبية عماد مصطفى، أن المكالمة الهاتفية التي جرت بين الرئيسين بشار الأسد وشي جين بينغ في تشرين الثاني الجاري تؤسس بشكل قوي لقفزة نوعية متطورة في العلاقات بين البلدين وتمهد لقيام الشركات الصينية بلعب دور أكثر بروزاً في الساحة الاقتصادية السورية.

وأشار مصطفى إلى أن بكين تكثفي في المرحلة الحالية بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي للدولة السورية وهي تتادى بإيجاد حلول سياسية وسلمية للأزمة السورية، ولكنها تتمسك بالوقوف نفسه بأن يكون الحل سوري – سوري، وبما تتفق عليه الأطراف السورية، دون أي تدخل خارجي، وذلك وفق ما ذكرت وكالة «تسنيم» الإيرانية.

وأضاف، إنه ويرغم أن الصين تحافظ على التواصل مع جميع الفرقاء المعنيين بالأزمة السورية، إلا أنها تحرص على التنسيق بشكل وثيق مع الدولة السورية ومع أصدقائها الإستراتيجيين خاصة إيران والاتحاد الروسي في كل خطوة تتخذها في هذا المجال.

وعن انضمام سورية لمبادرة الحزام والطريق، قال مصطفى: إن «هذه المبادرة تعد الإطار الذي تعتمده الصين في تنظيم علاقات التعاون مع سائر دول العالم»، مؤكداً أن هذه المبادرة لا تحل محل الاتفاقات الثنائية، ولكنها تعطيها الغطاء السياسي والإستراتيجي، ولافتاً إلى أن رغبة سورية في رفع مستوى التعاون الاقتصادي مع الصين وتجاوب الصين مع هذه الرغبة سيتم ترجمته إلى اتفاقات ثنائية تأتي جميعها تحت إطار المبادرة التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ تحت اسم حزام واحد طريق واحد.

وبيّن، أن الصين هي الشريك التجاري والاقتصادي الأكثر أهمية لسورية، فالشركات الصينية الكبرى تتوفر لديها القدرات المالية والمهارات التقنية والإنشائية التي تمكنها من لعب دور بارز في إعادة الإعمار في سورية والمساهمة في إعادة تنشيط عجلة الاقتصاد السوري، معرباً عن اعتقاده أن هناك عائقاً كبيراً يقف في وجه قدرة تلك الشركات على العمل في الساحة السورية تتمثل بالعقوبات الأميركية المشددة والظالمة التي تطول أي شريك اقتصادي أو تجاري لسورية على الساحة العالمية.

واعتبر مصطفى، أن الشركات الصينية تحتاج إلى دعم ومساندة وحماية قوية من دولتها قبل أن تتمكن من لعب الدور الذي تأمل الدولة السورية بأن تقوم تلك الشركات به، مؤكداً في هذا الإطار أن التطور الاستثنائي في التقارب السياسي الصيني والذي حدث في الشهور القليلة الماضية سيؤدي حتماً إلى تقديم بلد الضمانات.

وعن زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي إلى دمشق في تموز الماضي ولقائه الرئيس بشار الأسد، قال مصطفى: «إنها كانت خطوة غير مسبوقة منذ أكثر من عشر سنوات وكانت بمثابة تمهيد لرفع مستوى العلاقات الثنائية بين الرئيسين الأسد وشي إلى مستوى عالٍ جديد».

سورية لدى جمهورية الصين الشعبية عماد مصطفى (عن الانترنت)

وكشف، أن الرئيسين بشار الأسد وشي جين بينغ تبادلا عدداً كبيراً من الرسائل خلال السنوات الماضية بعضها أعلن عنها وبعضها لم يعلن عنها، مضيفاً: إن رسالة التهنئة التي أرسلها شي للرئيس الأسد لتهنئته بفوزه في الانتخابات الرئاسية، هي واحدة من كثير من تلك الرسائل التي لم تكن تقتصر على التباحث في العلاقات الثنائية فحسب، بل وتنقل أيضاً المشاعر الشخصية الودية والدافئة بين الرئيسين.

واعتبر مصطفى، أن التواصل الأكثر أهمية من رسالة التهنئة تلك كانت المكالمة الهاتفية التي جرت في تشرين الثاني الحالي بين الرئيسين الأسد وشي والتي غطت جوانب عدة أعلن عنها ومواضيع أخرى لم يتم الإعلان عنها، مؤكداً أن هذه المكالمة الهاتفية تؤسس بشكل قوي لقفزة نوعية متطورة في العلاقات بين البلدين وتمهد لقيام الشركات الصينية بلعب دور أكثر بروزاً في الساحة الاقتصادية السورية.

وكالات

تقرير: «قسد» تعرقل عمل المنظمات العاملة بدير الزور وتبتزها مالياً

أكد موظفو منظمات تعمل في مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» بمحافظة دير الزور أن الأخيرة تضع الكثير من العراقيل لتعطيل سير عملها.

وقال «زهير»، وهو مسؤول في إحدى المنظمات العاملة في ريف دير الزور الشرقي بحسب مواقع إلكترونية معارضة: إن «التحدي الأكبر الذي يهيمن على العاملين بالمنظمات في محافظة دير الزور هو الوضع الأمني المتردي جداً»، موضحاً أن المناطق التي تسيطر عليها «قسد» غير منضبطة أمنياً وتعيش في فوضى لا مثيل لها، ومؤكداً أن العاملين في المنظمات يتعرضون على الدوام لمضايقات واعتداءات تصل للموت أحياناً، سواء من مسلحي «قسد» أو من قبل خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

بدوره، ذكر «ح. ب»، أحد موظفي المنظمات في دير الزور، أنه «يتم تقديم طلب الترخيص لمجلس دير الزور المدني التابع لـ(ما تسمى) «الإدارة الذاتية» (الكردية) إلى لجنة المنظمات، ثم يخضع لدراسة أمنية تستغرق شهرين، ثم يحول إلى لجنة أمنية في القامشلي تتكون أغلبيتها من أشخاص متنسبين لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي- PYD»، الذي يسيطر على «الإدارة»، والباقي من جهاز المخابرات التابع للحزب، وهنا تخضع المنظمة للمساومة من قبل جميع المذكورين سابقاً، إذ يتم فرض عدة شروط عليها تتعلق بدفع مبالغ مالية، إضافة لفرض تعيين أشخاص محسوبين عليهم في هذه المنظمة وإعطائهم مناصب كبيرة فيها، وهنا تكون المنظمة أمام خيارين: إما القبول مرغمة أو الانسحاب».

ولفتت إلى أنه «تدخل في شؤون عمل المنظمات قيادات عسكرية دوماً، خصوصاً فيما يتعلق بالتعيينات داخلها، مشيرة إلى أنه في 1 تشرين الثاني الجاري هزت فضيحة مناطق دير الزور بطلها كان «عبود الجبوري» مسؤول المنظمات في المنطقة الشرقية، حيث تسربت له مقاطع صوتية يعتزم من خلالها إيقاف عمل منظمة في دير الزور لرفضها تعيين سيدة من معارفه، ويشغل الجبري هذا المنصب مع أنه غير حاصل على شهادة إعدادية، وفق ما ذكرت المواقع.

ويتعرض موظفو المنظمات لكثير من الاعتداءات، آخرها اعتداء مسلحين من «قسد» في ١٧ تشرين الثاني الجاري في بلدة السوسة شرق دير الزور بالضرب على مهندس نضال عدنان الحسن وهو مسؤول في منظمة «أمل الباغوز»، وهو على رأس عمله، ما أدى لإصابته بجروح مثلوثة نقل إثرها إلى المستشفى، بحسب المواقع التي أشارت إلى أنه قبلها وفي ١٨ نيسان العام الحالي قام مسلحون بإطلاق النار على سيارة لمنظمة «البر والإحسان الإنسانية» في بلدة الشحيل، ما أدى لمقتل كل من وتين محمد علي ومحمد رشيد المحيمد وهما موظفان في المنظمة التي تنشط في مناطق شمال وشرق سورية، ولم يتن تنظيم داعش عملياته، ما طرح عدة احتمالات حول الطرف الذي استهدف الموظفين في المنظمة المذكورة.

ولا تقف العوائق التي تتعرض لها المنظمات عند هذا الحد، ففي ٢٣ تشرين الثاني الجاري أعلنت جمعية «سوسن للتنمية والرعاية الصحية»، عن تعليق عملها في مشفى بلدة الصبيرة، بعد تعرض موظفيها لمضايقات من مسلحين في المنطقة، أغلبهم من «قسد»، حيث كانوا يطالبون بالتوظيف عنوة، حسبما قال أحد موظفي الجمعية المذكورة.

وفي بداية العام الجاري أصدر المجلس التنفيذي في «الإدارة الذاتية» قراراً يقضي بإيقاف تراخيص عمل المنظمات الإنسانية الفاعلة في مناطق سيطرة «قسد» وجاء القرار بغرض الحد من عمل المنظمات المحلية الفاعلة في مناطق سيطرة «قسد»، خاصة تلك التي لا تتماشى مع مطالب «PYD»، وفق المواقع.

وأشارت المواقع إلى أن أكثر العوائق في وجه المنظمات تتمثل بعطالبات «قسد» من الأولى بحصص مالية من المشاريع الإنسانية التي تنفذها في المناطق الناشطة فيها، وكذلك فرض تعيين أشخاص محسوبين عليهم.

وكالات

في اليوم العالمي للتضامن مع شعبها.. الرفاعي: نعرف تماماً أن بوصلتها لن تنحرف.. ناجي: وقفت تاريخياً مع قضايا الأمة لإيمانها بانتمائها لها

الجعفري لـ«الوطن»: الوقوف إلى جانب قضية فلسطين من ثوابت سياسة سورية الخارجية

منذر عيد - تصوير طارق السعدوني

أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين، بشار الجعفري، أمس، أن من ثوابت السياسة الخارجية السورية الوقوف بقوة إلى جانب القضية فلسطين، والتي هي قضية سورية، في حين أكد سفير فلسطين لدى دمشق، سمير الرفاعي، أن سورية دفعت ثمن موقفها من القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني يعرف تماماً أن البوصلة السورية ستبقى ثابتة باتجاه فلسطين ولن تنحرف أبداً.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، قال الجعفري خلال مشاركته في حفل استقبال أقامته سفارة دولة فلسطين بدمشق بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: «هذه المسألة ثابتة في سياسة الجمهورية السورية، منذ بداية القضية الفلسطينية، منذ بداية عام ٤٨، وحتى قبل لكن عندما ذهب عز الدين القسام من مدينة جبلة السورية ليقاتل في فلسطين كان مؤشراً على أن هذا يعطي قراراً من الشعب السوري للوقوف إلى جانب إخوته في فلسطين، هذا الموقف هو من ثوابت السياسة الخارجية»، مشيراً إلى أنه لا توجد ضرورة لإعادة تأكيد هذا الموقف، إلا في مناسبات كما هي اليوم.

وأكد الجعفري، أن الموقف السوري في العمق هو أكثر من تضامن، لافتاً إلى أنه قد تتضامن الدول الأخرى مع الشعب الفلسطيني إيماناً منها بعدالة القضية الفلسطينية، إلا أن الوضع في سورية ليس من باب التضامن، فالقضية الفلسطينية هي قضية سورية، باعتبار أن فلسطين كانت في يوم من الأيام جزءاً من سورية، مشدداً على إيمان سورية بعدالة القضية، وتعتبرها جزءاً من قضاياها الوطنية.

وأضاف: «عندما يقف معظم شعوب العالم مع القضية الفلسطينية، البعيد منهم جغرافياً وتاريخياً واجتماعياً وثقافياً فأولى بالقريبين من الشعب الفلسطيني أن يقفوا معه ويقوة ومن بينهم سورية».

وبخصوص حضور سورية الهدة العربية المقبلة في الجزائر، لفت الجعفري إلى أن سورية تتابع الأمر، وهناك تحركات دبلوماسية راسخة وقوية بالاتجاه الصحيح.

وفي كلمته خلال الحفل، جدد الجعفري موقف سورية المبدئي والثابت الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس مع ضمان حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ باعتباره حقاً لا يسقط بالتقادم وبلن محل تفاوض أو تنازل وذلك استناداً لقدسية الحقوق الفلسطينية المشروعة والقانون الدولي وجميع المواثيق الدولية ذات الصلة.

وبين، أن سورية اعتبرت على الدوام أن القضية الفلسطينية قضيتها بامتياز، كما أن السوريين جميعاً يعتبرونها قضية تخصهم، محملاً الدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي مسؤولية استمرار جرائمه بحق الشعب الفلسطيني.

ولفت الجعفري إلى قدسية الحقوق الفلسطينية وأكد أن الشعب الفلسطيني تجسدت بقرارات منظمة الأمم المتحدة، مشيراً إلى أن الوضع العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني أصبح منصة عالمية تعمل على إبقاء هذه القضية حية وماثلة في الأذهان وخاصة مع استمرار المخاطر التي مازالت تحدق بها وتهددها.

ونوه إلى أنه لم يتم لغاية اليوم إحراز أي تقدم من قبل ما يسمى المجتمع الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولم تتم مساءلة سلطات الاحتلال عن احتلالاتها وانتهاكاتها وازدرائها وخرق القوانين الدولية ومبائها.

الرفاعي

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، أكد سفير فلسطين لدى سورية، أن يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني هو بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن يكون التاسع والعشرون من تشرين الثاني من كل عام يوماً عالمياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يصادف هذا اليوم هو ذكرى تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧.

وقال الرفاعي: «هذه المناسبة تعيد إلى الذاكرة، المأساة التي ما زال الشعب الفلسطيني يعيشها، إلا أن هذا اليوم وكأنه شبه اعتذار عن خطأ تاريخي اتخذ بحق الشعب الفلسطيني».

وأشار إلى أن ما يجري حالياً من ذهاب باتجاه التطبيع، لا يخدم القضية العربية والقضية الفلسطينية، مضيفاً: «لاحظنا مؤخراً أن بعض العرب ذهب إلى عقد اتفاقيات عسكرية وأمنية مع العدو الإسرائيلي، وهذا عكس اتجاه هذا اليوم الذي نحن بصدد إحيائه وهو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني».

وأوضح الرفاعي، أن هناك طعنات في ظهر الشعب الفلسطيني، ولكن هذا الشعب صامد وصابق ومستمر في مقاومته حتى دحر الاحتلال، مؤكداً أن سورية دفعت ثمن موقفها من القضية الفلسطينية، وطبعاً هي ثابتة في موقفها، ونحن نعرف تماماً أن البوصلة ستبقى ثابتة باتجاه فلسطين ولن تنحرف ابداً.

واستعرض الرفاعي في كلمة له ممارسات سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وإجراءاته المسعورة لتهويد مدينة القدس وترحيل أهلها بهدف توسيع المستوطنات داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة وفق قرارات الأمم المتحدة.

وأكد الرفاعي أن الشعب الفلسطيني مستمر في مقاومته حتى إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس لافتاً إلى أن الشعب الفلسطيني يستحق من الأمم المتحدة مواقف أكثر من يوم عالمي للتضامن معه.

ناجي

من جهته أكد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة طلال ناجي في تصريح لـ«الوطن»، أن الشعب الفلسطيني يكافح ويناضل ويصمد منذ قرن من الزمان، ولم يتوان ولم تفتر همته في مقاومة الاحتلال الصهيوني رغم على القوى التي يواجهها.

وأوضح أن العالم كله عدا أميركا والعدو الصهيوني وبعض التابعين لهما يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني ويؤمن بحقه في العودة إلى وطنه وفي استقلاله في أرضه وإقامة دولته الوطنية وعاصمتها القدس.

وقال: «ليس غريباً على سورية أن تقف مع الشعب الفلسطيني، فسورية عبر التاريخ وقفت سنوات الماضية بسبب احتضانها للقضية الفلسطينية، ووقوفها تاريخياً مع قضايا الأمة، لأنها تؤمن بانتمائها لهذه الأمة».

وأعرب ناجي عن اعتزازه بموقف سورية، منوهاً إلى رفض الرئيس بشار الأسد لشروط الإدارة الأميركية ووزير خارجيتها آنذاك كولن باول بإغلاق مكاتب الفصائل الفلسطينية وإبعاد قادتها من سورية، حين قال: «هؤلاء مناضلون شردوا من ديارهم بفعل الاستعمار البريطاني والغزوة الصهيونية للفلسطين واحتلال أرضهم ولا مكان يذهبون إليه إلا المكان الذي جاؤوا منه».

الجهاد الإسلامي

في السياق ذاته معلن حركة الجهاد الإسلامي في سورية إسماعيل السنداوي في تصريح لـ«الوطن»، الأمم المتحدة ياعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير على كل فلسطين من البحر إلى النهر، وليس تقسيم فلسطين، مضيفاً إنه رغم الظروف الصعبة التي مرت بها سورية خلال عشر سنين عجاف، فإنها استمرت في دعم فلسطين ودعم القضية والحق الفلسطيني وتحرير فلسطين وعودة اللاجئين واعتبار القدس عاصمة للشعب الفلسطيني.

الجبهة الشعبية

بدوره أكد مسؤول دائرة العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ماهر الطاهر في تصريح مماثل لـ«الوطن» أن القضية الفلسطينية هي أعدل قضية في هذا العصر، مؤكداً أن موقف سورية المبدئي الثابت تجاه القضية الفلسطينية عرضها لمخاطر كبيرة، مضيفاً: لن تُسقط الراية وسنواصل الكفاح والمقاومة حتى تحرير كل ذرة من تراب فلسطين.

منظمة التحرير

في الأثناء، دعت منظمة التحرير الفلسطينية – الدائرة السياسية في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه إلى ترجمة هذا التضامن بخطوات عملية وتنفيذية على الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل تحدياً كبيراً للسلم والأمن الدوليين، وقد يؤدي استمرار انتهاكات حقوق الفلسطينيين، إلى جانب توسيع المستوطنات، إلى تآكل احتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين».

وأشار إلى أن ما يجري حالياً من ذهاب باتجاه التطبيع، لا يخدم القضية العربية والقضية الفلسطينية، مضيفاً: «لاحظنا مؤخراً أن بعض العرب ذهب إلى عقد اتفاقيات عسكرية وأمنية مع العدو الإسرائيلي، وهذا عكس اتجاه هذا اليوم الذي نحن بصدد إحيائه وهو يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني».

وأوضح الرفاعي، أن هناك طعنات في ظهر الشعب الفلسطيني، ولكن هذا الشعب صامد وصابق ومستمر في مقاومته حتى دحر الاحتلال، مؤكداً أن سورية دفعت ثمن موقفها من القضية الفلسطينية، وطبعاً هي ثابتة في موقفها، ونحن نعرف تماماً أن البوصلة ستبقى ثابتة باتجاه فلسطين ولن تنحرف ابداً.

واستعرض الرفاعي في كلمة له ممارسات سلطات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وإجراءاته المسعورة لتهويد مدينة القدس وترحيل أهلها بهدف توسيع المستوطنات داعياً المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه المشروعة وفق قرارات الأمم المتحدة.

وأكد الرفاعي أن الشعب الفلسطيني مستمر في مقاومته حتى إنهاء الاحتلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس لافتاً إلى أن الشعب الفلسطيني يستحق من الأمم المتحدة مواقف أكثر من يوم عالمي للتضامن معه.

ناجي

من جهته أكد الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة طلال ناجي في تصريح لـ«الوطن»، أن الشعب الفلسطيني يكافح ويناضل ويصمد منذ قرن من الزمان، ولم يتوان ولم تفتر همته في مقاومة الاحتلال الصهيوني رغم على القوى التي يواجهها.

وأوضح أن العالم كله عدا أميركا والعدو الصهيوني وبعض التابعين لهما يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني ويؤمن بحقه في العودة إلى وطنه وفي استقلاله في أرضه وإقامة دولته الوطنية وعاصمتها القدس.

وقال: «ليس غريباً على سورية أن تقف مع الشعب الفلسطيني، فسورية عبر التاريخ وقفت سنوات الماضية بسبب احتضانها للقضية الفلسطينية، ووقوفها تاريخياً مع قضايا الأمة، لأنها تؤمن بانتمائها لهذه الأمة».

وأعرب ناجي عن اعتزازه بموقف سورية، منوهاً إلى رفض الرئيس بشار الأسد لشروط الإدارة الأميركية ووزير خارجيتها آنذاك كولن باول بإغلاق مكاتب الفصائل الفلسطينية وإبعاد قادتها من سورية، حين قال: «هؤلاء مناضلون شردوا من ديارهم بفعل الاستعمار البريطاني والغزوة الصهيونية للفلسطين واحتلال أرضهم ولا مكان يذهبون إليه إلا المكان الذي جاؤوا منه».

الجهاد الإسلامي

في السياق ذاته معلن حركة الجهاد الإسلامي في سورية إسماعيل السنداوي في تصريح لـ«الوطن»، الأمم المتحدة ياعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير على كل فلسطين من البحر إلى النهر، وليس تقسيم فلسطين، مضيفاً إنه رغم الظروف الصعبة التي مرت بها سورية خلال عشر سنين عجاف، فإنها استمرت في دعم فلسطين ودعم القضية والحق الفلسطيني وتحرير فلسطين وعودة اللاجئين واعتبار القدس عاصمة للشعب الفلسطيني.

الجبهة الشعبية

بدوره أكد مسؤول دائرة العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ماهر الطاهر في تصريح مماثل لـ«الوطن» أن القضية الفلسطينية هي أعدل قضية في هذا العصر، مؤكداً أن موقف سورية المبدئي الثابت تجاه القضية الفلسطينية عرضها لمخاطر كبيرة، مضيفاً: لن تُسقط الراية وسنواصل الكفاح والمقاومة حتى تحرير كل ذرة من تراب فلسطين.

منظمة التحرير

في الأثناء، دعت منظمة التحرير الفلسطينية – الدائرة السياسية في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه إلى ترجمة هذا التضامن بخطوات عملية وتنفيذية على الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل تحدياً كبيراً للسلم والأمن الدوليين، وقد يؤدي استمرار انتهاكات حقوق الفلسطينيين، إلى جانب توسيع المستوطنات، إلى تآكل احتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين».

غوتيريش: نجدد التزامنا بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

الوطن

جدد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أمس التزام «المنظمة» الثابت تجاه الشعب الفلسطيني في سعيه لإعمال حقوقه غير القابلة للتصرف وبناء مستقبل يسوده السلام والعدالة والأمن والكرامة للفلسطينيين.

وقال غوتيريش في رسالة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تلقت «الوطن» نسخة منها: «في هذا اليوم، لا تزال الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل تحدياً كبيراً للسلم والأمن الدوليين، وقد يؤدي استمرار انتهاكات حقوق الفلسطينيين، إلى جانب توسيع المستوطنات، إلى تآكل احتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين».

وأشار إلى أن الاحتلال الأميركي يسيطر على «مخيم الهول» الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» في ريف الحسكة وتدفع المرتزقة الإرهاب للدخول إلى العراق بشكل تدريجي وعن طريق الأرتال العسكرية للقوات الأميركية.

وبيّن أن الطائرة المسيرة «ريبر» الموجهة عن بعد من ديارهم بفعل الاستعمار البريطاني والغزوة الصهيونية للفلسطين واحتلال أرضهم ولا مكان يذهبون إليه إلا المكان الذي جاؤوا منه.

الجهاد الإسلامي

في السياق ذاته معلن حركة الجهاد الإسلامي في سورية إسماعيل السنداوي في تصريح لـ«الوطن»، الأمم المتحدة ياعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير على كل فلسطين من البحر إلى النهر، وليس تقسيم فلسطين، مضيفاً إنه رغم الظروف الصعبة التي مرت بها سورية خلال عشر سنين عجاف، فإنها استمرت في دعم فلسطين ودعم القضية والحق الفلسطيني وتحرير فلسطين وعودة اللاجئين واعتبار القدس عاصمة للشعب الفلسطيني.

الجبهة الشعبية

بدوره أكد مسؤول دائرة العلاقات السياسية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ماهر الطاهر في تصريح مماثل لـ«الوطن» أن القضية الفلسطينية هي أعدل قضية في هذا العصر، مؤكداً أن موقف سورية المبدئي الثابت تجاه القضية الفلسطينية عرضها لمخاطر كبيرة، مضيفاً: لن تُسقط الراية وسنواصل الكفاح والمقاومة حتى تحرير كل ذرة من تراب فلسطين.

منظمة التحرير

في الأثناء، دعت منظمة التحرير الفلسطينية – الدائرة السياسية في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه إلى ترجمة هذا التضامن بخطوات عملية وتنفيذية على الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تشكل تحدياً كبيراً للسلم والأمن الدوليين، وقد يؤدي استمرار انتهاكات حقوق الفلسطينيين، إلى جانب توسيع المستوطنات، إلى تآكل احتمالات التوصل إلى حل يقوم على وجود دولتين».

بالتعاون مع الحكومة السورية وعبر